اقتصاد

رئيس جهاز الرقابة المالية لـ«الوطن»:
مؤسسات حكومية تبالغ في ميزانياتها ولا تستجيب لتوصياتنا

| محمد راكان مصطفى

أصدر رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي بلاغاً إلى جميع الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي طالب بموجبه الجهات العامة الرد على تقارير الجهاز المركزي للرقابة المالية خلال المدة القانونية، وذلك ليتمكن من إصدار قرارات وكتب القبول وذلك تحت طائلة المساءلة.

يأتي هذا البلاغ إشارة إلى ملاحظات الجهاز المركزي للرقابة المالية الواردة بالتقرير السنوي حول تأخر بعض الجهات العامة بالرد على تقاريره ضمن المدة القانونية، ولتوصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم ٣٧ تاريخ ٢٠١٥/٨/٣١، وبالاستناد إلى أحكام المادة ٢٨ الفقرة «أ» والمادة ٣٠ الفقرة «د» من المرسوم التشريعي رقم ٦٤ المتضمن قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية والذي يؤكد ضرورة الرد خلال شهر من تاريخ تبلغها التقرير.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد العموري أن بلاغ رئاسة الحكومة هذا جاء بناءً على توصيات اللجنة الاقتصادية بالتركيز بشكل أساسي على قطع حسابات ميزانيات الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وذلك لوجود كثير من هذه المؤسسات لم يصدر لها قرارات قبول لميزانياتها نظرا لعدم استجابتها لتوصيات الجهاز وعدم تنفيذها لملاحظاته عن التقارير المبالغ فيها لهذه المؤسسات.

وأشار العموري إلى أن رئاسة مجلس الوزراء تتابع بشكل دوري كل ستة أشهر قطع حسابات ميزانيات الشركات الاقتصادية، كما أن الجهاز ملتزم برفع تقرير دوري كل ستة أشهر بواقع هذه الميزانيات ليتم دراستها من اللجنة الاقتصادية ويصدر بشأنها توصيات وقرارات.

مؤكداً أن صدور هذا البلاغ يأتي بهدف إلزام الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي بطلبات الجهاز والتقيد بتنفيذ ملاحظاته.

كما كشف العموري في حديثه لـ«الوطن» أن الجهاز يعمل على وضع برامج تقييم أداء لكل المؤسسات الاقتصادية من خلال التنسيق مع الوزراء وبذلك سيكون هناك تقييم لعمل هذه الجهات، كما سيتم محاسبة القائمين على أي جهة في حال وجود أي تقصير في عمل هذه الجهة.

وزير النفط لـ«الوطن»: انخفاض إنتاج النفط والغاز بسبب الاعتداءات الإرهابية على المعامل وخطوط النقل
١٣٩ مليار ليرة زيادة في رقم مبيعات «محروقات» بسبب زيادة الأسعار قد تحول عجزها إلى فائض

| علي محمود سليمان

انخفض إنتاج النفط والغاز في سورية منذ بداية العام الحالي ٢٠١٥ حتى نهاية شهر أيلول، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وقد عزا وزير النفط هذا الانخفاض للظروف المستجدة هذا العام وازدياد الاعتداءات الإرهابية على المعامل وخطوط النقل.

في المقابل نلاحظ زيادة في رقم مبيعات شركة محروقات بسبب رفع أسعار المشتقات النفطية الكفيلة بتحويل حساباتها من العجز إلى الفائض.

وفي التفاصيل بلغ إجمالي النفط المنتج في سورية حتى نهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٥ والمسلم للمصافي ٢,٦٤٤ مليون برميل بمعدل إنتاج وسطي ٩٦٨٨ برميلاً يومياً، فيما بلغ الإنتاج خلال العام الماضي ٢٠١٤ لذات الفترة ٢,٦٩٨ مليون برميل بمعدل ٩٨٨٢ برميلاً يومياً، فيما بلغ إجمالي الغاز الخام المنتج في القطر لنهاية الربع الثالث من العام الحالي ٤,٠٣٢ مليارات م٣ بمعدل يومي ١٤,٨ مليون م٣.

وقد توزع الغاز المتاح للمستهلكين والبالغ ٣,٧٤٥ مليارات م٣ إلى وزارة الكهرباء ٣,١٩٣ مليارات م٣ بنسبة ٨٦٪، وإلى وزارة النفط ٤٠٦ ملايين م٣ بنسبة ١١٪، وإلى وزارة الصناعة ١١٩ مليون م٣ بنسبة ٣٪، فيما كان إجمالي إنتاج الغاز للفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٤ قد بلغ ٤,٣٦٨ مليارات م٣ بمعدل يومي ١٦ مليون م٣، إذ كان الغاز المتاح للمستهلكين قد بلغ ٣,٩٩٧ مليارات م٣، توزعت على وزارة الكهرباء ٣,٦٥٨ مليارات م٣ بنسبة ٩٢٪، وإلى وزارة النفط ٢٤٣ مليون م٣ ولوزارة الصناعة ٢٦ مليون م٣.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس أن حقل الشاعر للغاز متوقف حالياً نتيجة سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة على خط التغذية في منطقة الطفحة والذي ينقل الغاز إلى معمل إيبلا للغاز ما تسبب بخروج المعمل من الخدمة حالياً، وإلى توقف إنتاج الغاز بحوالى ٢,٢ مليون م٣ توقفت من تاريخ الاعتداء على الخط، يضاف إليها توقف إنتاج كميات من النفط والمكثفات التي تضاف إلى إنتاج النفط، بالإضافة إلى توقف إنتاج الغاز من محطة الآرك والحقوق المجاورة شمال تدمر والتي يقدر إنتاجها بحوالي ٧٠٠ ألف م٣ يومياً.

وأضاف وزير النفط بأنه ونتيجة لسيطرة العصابات الإرهابية المسلحة على محطة توليد الطاقة في حلب ومنعهم من تشغيلها لم يعد هناك استثمار للغاز في هذا المعمل، موضحاً بأنه بعد أن يعيد الجيش العربي السوري السيطرة على محطة توليد الطاقة في حلب وتصبح جاهزة للتشغيل سيكون متاحاً إنتاج من ١ إلى ١,٥ مليون م٣ من الغاز.

وكان وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس قد بيّن على هامش اجتماعات تتبع تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية للمؤسسات والشركات التابعة للوزارة لنهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٥ أن خسائر قطاع النفط والثروة المعدنية نتيجة تعديات الجماعات الإرهابية المسلحة منذ بدء الأزمة تجاوزت ٥٠ مليار دولار، متضمنة الخسائر المادية الناجمة عن ضربات ما يسمى «قوات التحالف الغربي» والتي استهدفت مؤخراً بشكل مباشر آبار النفط والغاز ومنها بئرا الطابية ٢٠٢ و٣٠١ وبئر السيجان ١٤٦ في محافظة دير الزور إضافة إلى استهداف محطة العمر لمعالجة وتصدير النفط ما أدى إلى أضرار مادية كبيرة وخاصة في الأبنية ومعدات الضخ الرئيسية.

معتبراً أن التحدي الرئيس في المرحلة المقبلة يتمثل في المحافظة على إنتاج الغاز من حقول المنطقة الوسطى وتعزيز الإنتاج من خلال حفر آبار ذات موثوقية لتأمين إمداد محطات توليد الطاقة الكهربائية بالكميات اللازمة للتشغيل، منوها إلى استمرار بذل الجهود لحماية خط نقل النفط الثقيل من الرميلان إلى حمص لإمكانية إنتاج النفط من حقول الحسكة لتأمين حاجة المصافي.

وشدد العباس على أهمية التشغيل الأمثل للمصافي القائمة بأقل استهلاك ذاتي للطاقة وللفاقد والحفاظ على جاهزيتها للعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة لافتاً إلى الصعوبات التي تعترض عملية تأمين المشتقات النفطية مؤكداً أن العمل مستمر على جميع المستويات لتحقيق الاستقرار في إمداد السوق المحلية بالمشتقات من بنزين ومازوت وغاز منزلي وفيول.

كما أكد على الحد من الهدر بجميع أشكاله وترشيد وضبط الإنفاق ودراسة الاحتياجات بدقة وفق الأولوية وإجراء تقييم دوري للإدارات المتسلسلة وملء الشواغر بالكوادر والكفاءات المؤهلة وإيلاء الاهتمام لعمليات التدريب والتأهيل وفق برامج مدروسة وربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي.

وحسب تقرير الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي ٢٠١٥ فقد بلغت كمية الخامات المكررة في مصفاتي حمص وبانياس ٢,٩٧٠ مليون طن متري، فيما بلغت كمية المشتقات النفطية المنتجة ٢,٩٤٢ مليون طن متري على حين بلغت مبيعات المصافي ٢,٩١٢مليون طن.

فيما بلغت قيمة المبيعات الإجمالية لشركة محروقات من المشتقات النفطية والغاز المنزلي ٤٣٠ مليار ليرة سورية، بزيادة نحو ١٣٨,٧ مليار ليرة عن مبيعات الفترة نفسها من العام الماضي، إذ بلغت قيمة المبيعات الإجمالية لشركة محروقات من المشتقات النفطية والغاز المنزلي حينها ٢٩١,٣٠٠ مليار ليرة سورية في حين بلغت قيمة المشتريات الإجمالية لهذه المواد العام الماضي ٣٨٤,٥٧٨ مليار ليرة سورية، دون أن تورد الوزارة أية أرقام للمشتريات عن العام الجاري.

ويبرر مراقبون هذه الزيادة في أرقام مبيعات محروقات برفع أسعار المشتقات النفطية خلال الفترة الماضية، وهذا ما يقلص من العجز إلى حد كبير، إذا لم يحول الحساب إلى رابح لحساب محروقات.

هذا وبلغ إجمالي مبيعات المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية من خامات مواد البناء والصناعة لنهاية الربع الثالث لهذا العام نحو ١,٢٦٤ مليار ليرة فيما بلغت مبيعات الفوسفات الداخلية والخارجية ٦٥٣ ألف طن بقيمة ١٠,٣٥٢ مليارات ليرة سورية.

فيما كان قد بلغ مجموع النفط الخام المكرر في مصفاتي حمص وبانياس خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي ٤,٣٤٦ ملايين طن، وكانت كمية المشتقات المنتجة ٤,٣٠٥ ملايين طن متري في حين بلغت مبيعات المصافي للفترة نفسها ٤,٧٩٦ ملايين طن متري بقيمة ٤٤٣,٣٣٠ مليار ليرة سورية.

كما كان إجمالي مبيعات المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية من خامات مواد البناء والصناعة خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٤ نحو ٩٥١ مليون ليرة فيما بلغت مبيعات الفوسفات ٨٧٩٨٠٨ أطنان بقيمة ٩,٥٤٨ مليارات ليرة سورية.

> ٩٦٨٨ برميل نفط و١٤,٨ مليون متر مكعب غازاً ينتج يومياً في ٢٠١٥
>
> للكهرباء ٨٦٪ من الغاز المنتج و٣٪ للصناعة

شركة قابضة لمحافظة دمشق خلال أيام

| الوطن

كشف مصدر مسؤول في وزارة الإدارة المحلية لـ«الوطن» أن الوزارة ستطلق خلال أيام الشركة القابضة المسؤولة عن إدارة أملاك الوحدة الإدارية واستثمار أملاك محافظة دمشق في المناطق التنظيمية، وذلك وفق أحكام المرسوم ١٩ لعام ٢٠١٥ المتعلق بإحداث شركات قابضة في الوحدات الإدارة المحلية.

موضحاً أن عمل هذه الشركة خاضع لضوابط قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك وقانون الشركات، ومن الممكن من خلال نشاط هذه الشركة وعن طريق الإدارة بطريقة مرنة ومتخصصة وفق ضوابط قانونية أن يساعد في اختصار الوقت والإجراءات وتلافي السلبيات في استثمار أملاك المحافظة.

وأوضح أن الغاية من هذه الشركة هو تنمية موارد المحافظة وتحقيق الأرباح، التي سيتم تدويرها لتمويل موازنة المحافظة وبما يساعد في إقامة مشروعات خدمية واستثمارية تتماشى مع مرحلة إعادة الإعمار.

وتقوم الشركة بإعداد نظامها الأساسي والأنظمة المتعلقة بعملها بما في ذلك الأنظمة التعاقدية والمالية والمحاسبية ونظام العمل والعاملين وتصدر جميعها بقرارات من الهيئة العامة للشركة القابضة وتعتبر الشركة أو الشركات التي تحدث أو تؤسس من أشخاص القانون الخاص وتخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وقانون التجارة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧ وتعديلاتهما. من جهة أخرى وعن مشروع المنطقة التنظيمية للمرسوم ٦٦ أكد المصدر المسؤول لـ«الوطن» أن عملية تسليم الشيكات للمنذرين بالإخلاء تسير بصورة طبيعة وتتم عملية الإخلاء كذلك مؤكداً سير العمل بالمشروع وفق ما هو مخطط وبصورة جيدة.

تكلة: مؤسسات التدخل لا تلبي حاجة الفلاحين

| محمود الصالح

يشكل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أحد أهم القطاعات من خلال توفيره أهم مستلزمات الإنتاج وكذلك توفير المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن وإذا كان هذا القطاع بتلك الأهمية فما دور المنظمة الفلاحية التي تنظم الفلاحين المنتجين في هذا القطاع هذا ما يتحدث لنا به محمد سليم تكله عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين قائلاً: تقوم الجمعيات الفلاحية المنتشرة في جميع أنحاء القطر والبالغ عددها ٥٦٨١ جمعية بمساعدة الإخوة الفلاحين للحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة لنشاطهم الزراعي وتنفيذ الخطة الزراعية وتذليل الصعوبات التي تواجههم كما أن الجمعيات الفلاحية النوعية والتخصصية (جمعيات الإنتاج النباتي – جمعية الإنتاج الحيواني – جمعية النحل) تقوم بمساعدة الإخوة الفلاحين للحصول على مستلزمات الإنتاج والمساعدة في تسويق إنتاجهم الزراعي داخلياً، كما تقوم الجمعيات الفلاحية ومن خلال مخازنها الاستهلاكية ومراكز بيع الغاز التابعة لها بتقديم الخدمات وتأمين المواد التموينية الضرورية بالأسعار النظامية، أيضاً تقوم معاصر الزيتون الموجودة في مواقع الإنتاج التابعة للمنظمة باستلام إنتاج من الإخوة الفلاحين من الزيتون من الحقول ونقلها وعصرها بأسعار تشجيعية خدمة لهم.

وعن دور مؤسسات التدخل الإيجابي في تخفيف خسائر الفلاحين قال: تقوم المؤسسات الحكومية ذات العلاقة باستلام وتسويق الإنتاج الزراعي للأخوة الفلاحين باستلام المحاصيل الاستراتيجية (قمح – قطن – شوندر سكري) وبعض الإنتاج من الزراعات الأخرى (تفاح – حمضيات – عنب) وبكلفة محدودة ولفترات قصيرة بهدف تنظيم حركة السلع في الأسواق وضبط أسعار مبيعها بما يلائم تكاليف الإنتاج والحد من تدخل التجار والسماسرة وإيصالها للمستهلك بأسعار مقبولة لكن نشاط تلك المؤسسات لم يصل بعد إلى المستوى الذي يلبي طموح الإخوة الفلاحين المنتجين وتؤمن لهم الحماية من اضطراب حركة السلع في الأسواق وتذبذب الأسعار ولعدم وجود أسواق خارجية لاستيعاب فائض الإنتاج ما يتسبب لهم بخسائر ليست قليلة.

«التموين»: ٣٩٠٠ تاجر صالحوا على مخالفاتهم في أسواق دمشق منذ بداية العام
ربع عينات البضاعة المسحوبة من أسواق دمشق مخالفة

| عبد الهادي شباط

كشف تقرير صادر عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق أن ٣٩٠١ تاجر مخالف في دمشق أنجزوا مصالحات حول مخالفاتهم منذ بداية العام الحالي وأن قيمة التسويات المالية لهذه المخالفات بلغت ٥١ مليون ليرة بمعدل ٥,٦ ملايين ليرة لكل شهر.

وعن جملة المخالفات التي سجلتها المديرية لهذا العام أوضح التقرير أن عدد المخالفات التي تم تنظيم ضبوط بحقها منذ بداية العام بلغت ١١٠٦١ مخالفة وأن هذه المخالفات ارتكبها باعة وأصحاب محطات ومراكز وقود وباعة لحوم وفروج وسمك ومخالفات بيع الدقيق التمويني وأن الضبوط شملت سحب عينات لعدد من السلع والمواد الغذائية مخالفة للمواصفات وإغلاقات وحجز سيارات وإحالة للقضاء.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي شبلي أن حجم التسويات المالية للمخالفات يرتبط بنوع المخالفات التي يتم تنظيمها حيث حدد قانون التموين الجديد في المادة ٢٣ منه نوع المخالفات التي يمكن المصالحة عليها وأهمها زيادة السعر وعدم الإعلان عن أسعار المواد والسلع المعروضة للبيع أو المنتجة وعدم إبراز الفواتير وغيرها في حين حدد القانون أنواعاً أخرى من المخالفات التي تحال للقضاء.

وعن حالات الإغلاق التي تقوم بها المديرية للمحال والفعاليات الاقتصادية أوضح شبلي أن هناك إغلاقات إدارية تعمل على تنفيذها المديرية لمدة ١٠ أيام وتنتهي خلال هذه الفترة في حال بادر المخالف لعمل تسوية في حين هناك إغلاقات ترتبط بالمخالفات الجسيمة والتي تتراوح بين ٣ أيام وشهر وعن تكرار المخالفات من التجار أكد أن هناك الكثير من التجار الذين يعملون على ارتكاب المخالفة نفسها بشكل متكرر وخاصة في مجال عدم الإعلان عن الأسعار.

كما بين مدير التموين أن جميع المبالغ المالية العائدة من التسويات على المخالفات تذهب إلى خزينة الدولة وعن عمل دوريات حماية المستهلك قال إن هناك حالة تركيز مستمرة في عمل الدوريات على متابعة عمل المخابز ومراقبة كميات الدقيق التمويني المخصصة للأفران وخاصة الأفران الخاصة ومتابعة جودة إنتاج الرغيف ومواصفاته وعمليات البيع لمنع حالات التلاعب بالوزن ومتابعة مستمرة أيضاً لعمل محطات الوقود وسيارات التوزيع خاصة خلال المرحلة الحالية مع بداية فصل الشتاء وزيادة الطلب على المحروقات لأغراض التدفئة إضافة إلى العمل على توزيع الدوريات على قطاعات لضمان وجودها في مختلف أسواق دمشق.

مشيراً إلى أن دوريات حماية المستهلك التابعة للمديرية استطاعت خلال الفترة الماضية ضبط كميات كبيرة من زيت الزيتون المغشوش حيث تجاوزت الكميات ١٠ أطنان من مناطق مختلفة في مدينة دمشق أهمها ضبط كمية في منطقة دمر وكمية أخرى في منطقة باب سريجة موضحاً أن معظم الكميات التي تم ضبطها هي زيوت مصبوغة وتم التلاعب بمواصفاتها وبيعها في الأسواق على أنها زيت زيتون طبيعي.

وحول أهم المخالفات في أسواق دمشق والتي ذكرها التقرير ٣٢٥ مخالفة للحوم والفروج والسمك و٣٦٥ مخالفات متعلقة بالمطاعم و٥٠ ضبطاً مخالفات الدقيق التمويني المركز والمصادرات حيث بلغ مجموع الدقيق فيهما ٦٨٥ طناً بمعدل ٩٠ طناً شهرياً، كما سجل التقرير ١٣١٠ مخالفات لوسائل النقل و٢١٢ مخالفة محروقات تعود لمحطات وقود وسيارات التوزيع على حين أظهر التقرير أن إجمالي عدد الضبوط العدلية المنظمة ٧٢٤١ ضبطاً بمعدل ٧٦٠ ضبطاً لكل شهر أحيل منها ٤,٧ آلاف ضبط للقضاء وأن عدد ضبوط العينات بلغ نحو ٣٨٢٠ ضبطاً وهو بمعدل ٢٩٠ لكل شهر وهنا يشير التقرير إلى أن نسبة العينات المخالفة من هذه الضبوط بلغت ٢٦٪.

رد

محافظة دمشق: لا محطات مغلقة توزع عليها المحروقات

جواباً لما نشرته صحيفتكم بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٥ تحت عنوان: «قد يكون الخطأ من محروقات أو من محافظ دمشق... عضو مجلس الشعب: معي وثائق تثبت توزيع المحروقات على كازيات متوقفة».

نبين لكم ما يلي:

أولاً: إنه لا توجد في مدينة دمشق محطات مغلقة توزع عليها المحروقات.

ثانياً: فيما يخص محطة التعاون بمشروع دمر نبين أنه بتاريخ ٢٠١٤/٧/٣١ تم انتهاء العقد المبرم بين المستثمرين صبحي عباس وشريكيه كلش وقيس الغضة مع إدارة تجمع دمر السكني وتقدم المستثمرون بطلب إلى إدارة التجمع مؤرخ ٢٠١٤/٨/٤ للتمديد مدة شهر كحد أقصى من أجل نقل التجهيزات حيث اقترحت إدارة التجمع عدم الموافقة واستلام المحطة بشكل فوري وتنظيم محضر استلام والسماح له بفك المعدات وتصريف المخزون المتبقي من المحطة وذلك تحت إشراف إدارة التجمع وقسم شرطة دمر بتاريخ ٢٠١٤/٨/٦ وبناء عليه تم استلام المحطة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٧ وسمح للمستثمر بتصريف المخزون حتى تاريخ ٢٠١٤/٨/١٢ حيث قامت إدارة التجمع باستلام المحطة بكامل موجوداتها وبعد استلام المحطة من إدارة التجمع بتاريخ ٢٠١٤/٨/٧ تم إيقاف تسجيل وتزويد المحطة بالمحروقات من فرع محروقات دمشق مع العلم أن إدارة التجمع قامت باستيفاء بدل الاستثمار عن الفترة الواقعة من تاريخ ٢٠١٤/٧/٣١ وحتى تاريخ ٢٠١٤/٨/١٢ وبعد ذلك اتخذت اللجنة الاقتصادية قراراً بتخفيض مخصصات المحافظات من مادتي البنزين والمازوت وبناء على ذلك تم تخفيض مخصصات المحطات من لجنة المحروقات في محافظة دمشق على مراحل من ٣٠٪ حتى وصلت إلى ٧٠٪ وبتاريخ ٢٠١٥/١/٢٦ وجه السيد وزير النفط بضرورة تشغيل محطة التعاون للمساهمة في حل الاختناق الحاصل على مادة البنزين في تلك الفترة لمدة يومين عن طريق محطة دمر البلد وتم تمديد هذه المدة للمساهمة في حل الاختناق الحاصل على مادة البنزين بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩ ومن ثم تم تنظيم قرار تعامل للمستثمر الجديد رقم ٣٨٦ تاريخ ٢٠١٥/٢/٣ وفي اجتماع لجنة المحروقات المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣١ تم اتخاذ قرار بإعطاء المحطات الخاصة طلباً واحداً من مادة المازوت شهرياً ولا يزال تزويد المحطات بطلب واحد شهرياً حتى تاريخه.

محافظ دمشق

بالتفويض مدير مديرية الصحافة والثقافة والإعلام

ريم العبدو

«السورية للتأمين» ونقابة المهن المالية تتفقان:
تأمين على الحياة وراتب تقاعدي وتأمين صحي لـ٢٥ ألف منتسب

| الوطن

كشف مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين ياسر المشعل لـ«الوطن» عن مذكرة تفاهم بين المؤسسة ونقابة المهن المالية والمحاسبية، تهدف إلى استفادة أعضاء النقابة من الخدمات التي تقدمها المؤسسة لمشتركي النقابة والبالغ عددهم ٢٥ ألف مشترك.

مبيناً أن الخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسة للمشتركين هي التأمين على الحياة، بحيث يتم الحصول على مبلغ التأمين المتفق عليه وتم اختياره بقيمة مليون ونصف المليون ليرة سورية عند الوفاة لأي سبب كان (طبيعية، حادث)، كما يتم الحصول على مبلغ التعويض أو الراتب التقاعدي أو الاثنين معاً شريطة دفع البدل النقدي السنوي للاثنين معاً، بالإضافة إلى الحصول على مبلغ التأمين المتفق عليه عند العجز الجزئي الدائم نتيجة حادث فقط.

وأضاف المشعل أنه ومن الخدمات التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها الراتب التقاعدي بحيث يمكن للعضو الاستفادة من راتب تقاعدي للمؤمن له لمدة ١٠ سنوات، وفي حالة أخرى راتب بتقاعدي للمؤمن له مدى الحياة، كما يمكن في حالة ثالثة الاستفادة من راتب تقاعدي مدى الحياة للمؤمن له ولزوجته من بعده، على أن يكون الحد الأدنى لمدة الادخار ١٠ سنوات والحد الأعلى للعمر ٧٠ سنة.

موضحاً أنه يختلف الراتب التقاعدي حسب عدد سنوات الاشتراك بالنقابة ويمكن للعضو الراغب في شراء سنوات عضوية للاستفادة من بلوغ الراتب التقاعدي الأعلى، بالإضافة إلى أنه ستتم دراسة موضوع الراتب التقاعدي في ضوء البيانات المقدمة من النقابة للمؤسسة.

وأوضح المشعل أن المذكرة تشمل خدمة التأمين الصحي التي تمكن العضو من الاشتراك في التأمين الصحي بمبلغ يشمل المنافع الطبية والتغطيات والحدود المالية لبرنامج التأمين الصحي المقدم من المؤسسة، كما يمكن اشتراك عائلة العضو في التأمين الصحي إذا رغب في ذلك، مضيفاً إنه وفي حال كان المؤمن له من العاملين في الدولة واستفاد من برنامج التأمين الصحي تتم دراسة الاستفادة من عقد تأميني متمم، مع إمكانية إعادة النظر في عقد التأمين الصحي سنوياً، مبيناً أن المذكرة تلزم المؤسسة لمدة ١٠ سنوات كما يمكن تعديلها بشكل سنوي من النقابة وبموافقة الطرفين.

وكانت المؤسسة قد وقعت عقد تأمين صحي مع الشركة السورية للاتصالات، في نهاية الأسبوع الماضي، ويشمل العقد نحو ٢٣ ألف عامل لدى الشركة، سوف يساهم بحسب المشعل بتحقيق إيراد يقارب نصف مليار ليرة سورية للسورية للتأمين، وتوسيع المحفظة التأمينية الخاصة بها، وتوسيع خدمات المؤسسة المقدمة في قطاع جديد على اعتبار أن الشركة السورية للاتصالات شركة مشاركة لا تعد من شركات القطاع العام، كما تعد نموذجاً جديداً لإدارة نفقات طبية مختلفة عن الأسلوب الذي كان متبعاً سابقاً.